

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨

نيويورك، ٦-٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٨

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت\*

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ باء\*

### الاستعراض الاستطلاعي المشترك للتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريطون وودز

#### تقرير الأمين العام

#### المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٧ - ١	أولا
٣	١٥ - ٨	- مقدمة .....
٦	١٦	ثانيا
٦	٢٤ - ١٧	- معلومات أساسية .....
٩	٤٧ - ٤٥	ثالثا
١٤	٦١ - ٤٨	- الإطار العالمي .....
١٧	٧٧ - ٦٢	رابعا
٢٠	٨٦ - ٧٨	- الإطار التنظيمي .....
٢٢	٩٨ - ٨٧	خامسا
٢٤	١٠٥ - ٩٩	- تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة .....
٢٦	١٠٧ - ١٠٦	سادسا
		- جمع البيانات والتحليلات والتقارير ونشرها .....
		سبعينا
		- الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التأهيل والتنمية .....
		ثامنا
		- التعاون في تقديم المساعدة التقنية في الميدان .....
		تساععا
		- التعاون في مجالات اقتصادية واجتماعية منتقاة ذات أهمية كبرى .....
		عاشراء
		- المشاورات الحكومية الدولية والتشاور على صعيد الأمانة العامة .....
		حادي عشر
		- التوصيات .....

## أولاً - مقدمة

- ١ - أعدت هذه الوثيقة بتكليف أصدرته الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٠، الذي تدعوه فيه الجمعية إلى إجراء استعراض استطلاعي تشتراك في إعداده الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز "التقييم آلياتها وبرامجها وعلاقتها على صعيدي المقر والميدان وعلى الصعيد الحكومي الدولي، وذلك بهدف تحديد المجالات التي يمكن فيها تحسين الاتصال والتعاون والتنسيق". ومن المفترض أن يتمخض الاستعراض عن تقرير وتوصيات بشأن الكيفية التي يفضلها يمكن للمؤسسات المعنية أن تحسن جهودها وأن تكمل كل منها جهود الأخرى بشكل فعال في سياق الأولويات التي تضعها الدول الأعضاء فيها. وقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً، في قراره ٤٣/١٩٩٦، إلى إجراء ذلك الاستعراض.
- ٢ - وفي الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧، قدم الأمين العام تقريراً مرحلياً عن الأعمال التحضيرية للاستعراض. وفي الوقت نفسه، قدم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ورقة بشأن تعاونه مع منظومة الأمم المتحدة.
- ٣ - وقد أكد الاستعراض أن هناك بالفعل شراكة متعددة الأوجه متنامية وواسعة النطاق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وهو يستهدف تعزيز التوصيات المقدمة حتى الآن من أجل تدعيم تلك الشراكة؛ وترد تلك التوصيات، ضمن جملة أمور، في القرارات آنفة الذكر وطاقة كبيرة من الوثائق أصدرتها أمانات الوكالات المعنية.
- ٤ - وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن مدد العلاقات وتنوعها وعمقها لا تسمح كلها بأن يكون هذا الاستعراض، المراد له أن يكون موجزاً وتاماً، استعراضاً شاملـاً، لأن أمثلة التعاون في الماضي والحاضر من الكثرة بحيث لا يمكن إيرادها جميعـاً. كما يلزم التذكير بأن هذا الاستعراض ليس تقليماً رسمياً بل هو، حسبـما طلبت الجمعية العامة، استعراض استطلاعي مشترك.
- ٥ - ووفقاً للمطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، يتناول هذا الاستعراض، تحدـيداً، إمكانات تحسـين الاتصال والتعاون والتنسيق فيما يتعلق بما يلي:

- (أ) تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة؛
- (ب) جمع التحليلات والبيانات والتقارير ونشرـها؛
- (ج) استعمال الموارد المتاحة إبان الانتقال من مرحلة الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مرحلة التأهـيل والتنمية؛

(د) توفير المساعدة التقنية في الميدان؛

(هـ) المشاورات فيما بين الحكومات والأمامات؛

(و) الحوار بشأن السياسات العامة.

ويجري تناول هذه الأمور في فروع مستقلة أدناه، باستثناء ما يتصل بالحوار بشأن السياسات العامة، الذي هو أمر جوهرى يتخلل سائر الأمور. وثمة فرع إضافي مدرج، على سبيل المثال، بشأن التعاون في مجالات منتقاة ذات أهمية كبرى.

٦ - عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠٢/١٩٩٧، كرست دورة المجلس المعقدة في أيار/مايو ١٩٩٨ لموضوع التنفيذ والمتابعة المتكاملين المنسقين لمؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قمتها الرئيسية. واستعرضت الدورة ما أحرزته منظومة الأمم المتحدة من تقدم في تنسيق استجابتها لمؤتمرات على صعيد الوكالات والصعیدین الحكومي الدولي والقطري. وتم تحديد مجالات يراد إحراز تقدم فيها مستقبلاً، لا سيما مجال تحسين التوجيه المقدم من المجلس لأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، نظر المجلس في الأعمال التي أنجزتها مؤخراً فرق العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمتابعة المؤتمرات، وهي تابعة للجنة التنسيق الإدارية.

٧ - واستعراض السياسات العامة الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات (E/1998/48) الذي أعده الأمين العام والمقرر أن يبحثه المجلس في دورته الراهنة، يتضمن فرعاً بعنوان "التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز". ويوجز ذلك الفرع ما ورد من ردود على الاستبيانات التي تلتmess آراء الحكومات المتلقية والبلدان المانحة ونظام المنسقين المقيمين ومقار وكالات الأمم المتحدة بشأن ذلك التعاون. وهكذا، فالاعتبار المنوط للاستعراض الشامل آنف الذكر يتصل ببحث هذا الاستعراض المشترك.

#### ثانياً - معلومات أساسية

٨ - يعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، شأنهما في ذلك شأن الأمم المتحدة، منظمتين حكوميتين دوليتين أنشئتا بالاتفاق فيما بين أعضائهما. ولكل من البنك والصندوق مجلس إدارة الذي يتصرف وفقاً لمواد الاتفاق المتعلق بمؤسساته. وكل من المؤسستين تبت بنفسها استناداً إلى مواد الاتفاق وإلى سياساتها العامة، في قبول الأعضاء الجدد وتقدر الموارد التي ستتيحها لأعضائها. أما العلاقات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، فتحددها اتفاقات العلاقة التي تنص على التمثيل المتبادل في اجتماعات مجالس إدارات المؤسسات وترسي أساس التعاون بينها.

٩ - كما أبرم البنك عدداً من الاتفاques الأخرى مع الأمم المتحدة وهيئاتها. وبعض تلك الاتفاques يُعد اتفاques إطارية واسعة النطاق؛ ومعظمها يحدد معايير التعاون بين البنك والشركاء الآخرين في مبادرات بعينها. ويرجع تاريخ بعض تلك الاتفاques إلى عدة عقود، ومنها على سبيل المثال اتفاق التعاون الأول المبرم في عام ١٩٦٤ بين البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الذي ينص على قيام الفاو بتوفير الخبرة الفنية في إطار المشاريع الممولة من البنك.

١٠ - الواقع أن التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز قائم منذ إنشائهما وقد تطور كثيراً خلال السنوات الخمسين الماضية. ولئن تركز التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في بادئ الأمر في الجانب التنفيذي المحدد الغرض وفي التمويل المشترك على الصعيد المشاريعي، فإن تقارب السياسات الإنمائية على نحو متزايد خلال التسعينات - وقد غالب عليها التشديد على مسائل القضاء على الفقر، وسلامة الحكم، وبناء القدرات - ينبع إلى مستوى جديد من التعاون يشمل البعد التنفيذي والبعد المتصل بالسياسات العامة.

١١ - أما التعاون بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، فقد اقتصر في بادئ الأمر على تبادل الآراء والمعلومات بشأن أمور تحظى بالاهتمام المشترك، وعلى التعاون بين الدوائر الإحصائية في المنظمتين وتبادل الحضور والاشتراك في بعض الاجتماعات حسبما ينص اتفاق العلاقة المبرم عام ١٩٤٧. بيد أنه على ضوء التحديات المتمثلة في عولمة الاقتصاد وتتطور احتياجات أعضاء المنظمتين، وعملاً - على وجه أكثر تحديداً - على مراعاة توصيات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، جرى تعزيز التعاون بين المنظومة والصندوق في مجالات تشمل تنسيق المساعدة في البلدان الخارجية لتوها من حالات الصراع. والجوانب الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية، وبناء القدرات، والتنمية المستدامة، والقضايا البيئية.

١٢ - وقد أجري مؤخراً استعراض تمهدى لأمثلة محددة دالة على التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز؛ وأسفر ذلك الاستعراض عن قائمة تضم ما يربو على ٣٠٠ مثال على أنشطة مشتركة وتعاونية.

١٣ - ويقوم سجل التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز على أنشطة محددة في سياق التنمية المستدامة، والحوار في مجال سياسات الاقتصاد الكلي، والقضاء على الفقر، وحماية البيئة، والتعاون الإيجابي الواسع النطاق على الصعيدين العالمي والقطري يشمل ما يلي:

(أ) على الصعيد الحكومي الدولي: اعتماد الجمعية العامة "خطة للتنمية" تكرس فرعاً من فروعها للعلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وقد وجهت توصيات منظومة الأمم المتحدة الرئيسية الشاملة للمجالين الاقتصادي والاجتماعي توصيات إلى كل من الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز؛

(ب) على صعيد الأمميات: يتواتر الحوار على نحو متزايد بين الأمين العام (ورؤساء هيئات الأمم المتحدة) ورئيس البنك الدولي والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي، كما يتواتر الاتصال والتعاون بين كبار الموظفين في مؤسسات بريتون وودز، وفي إدارات الأمم المتحدة وصندوقها وبرامجهما؛ وذلك فضلاً عن اشتراك البنك والصندوق في لجنة التنسيق الإدارية. ومن الأمثلة الدالة على ذلك، تشديد المدير الإداري للصندوق ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في رسالة مشتركة موجهة إلى موظفي المؤسستين، على ضرورة تعزيز التعاون:

(ج) على الصعيد البرنامجي: يعد البنك الدولي أحد ست جهات تشارك في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بمثلازمة نقص المناعة البشرية (إيدز)، حيث أسمى حتى الآن بما يربو على ٨٠ مليون دولار في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز؛ ويتعاون البرنامج الإنمائي والصندوق على تقديم المساعدة للبلدان في مرحلة ما بعد الصراع، حيث تشكل خبرة الأمم المتحدة بقضايا بناء السلام والقضايا الأمنية عنصراً رئيسياً في عملية تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بمساعدة من الصندوق. كما يشمل التعاون الشراكة بين برنامج الأغذية العالمي والبنك، وفي إطارها نجد برامج الهياكل الأساسية المجتمعية القائمة على توفير الغذاء مقابل العمل التي يضطلع بها برنامج الأغذية وقد ارتبطت باستثمار المتابعة الذي يقوم به البنك.

١٤ - الواقع أن ما تضفيه مؤسسات بريتون وودز وهيئات الأمم المتحدة، على اختلاف ولاياتها وأدوارها، من قوة على قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعقدة يثير النقاش على الصعيد العالمي ويوسع المنظور على الصعيد القطري. ومن ثم، فالهدف المنشود هو تحقيق اتفاق عام على الأهداف الاستراتيجية وتفهّم مشترك لنكرة اتجاه الجميع صوب الأهداف نفسها مع الحفاظ على شكل صحي من تنوع النهج والخيارات في مجال السياسات العامة، الأمر الذي ينطوي على ثقافة أسرية تشمل الرغبة في التعاون والتنسيق، حيثما ومتى عززاً السعي إلى بلوغ هذه الأهداف والغايات؛ وتفهّم عام لسياسات الوكالات الشقيقة واستراتيجياتها، من الاقتصاد الكلي إلى دقائق الحالة الاجتماعية؛ واحترام كل مؤسسة من المؤسسات لولايات المؤسسات الأخرى و المجالات اختصاصها.

١٥ - ومن نافلة القول أنه يلزم التشدد أيضاً على أن التنسيق ليس هدفاً في حد ذاته بل وسيلة لخدمة احتياجات البلد المعنى على نحو أكثر فعالية. وهكذا، فلئن كانت السياسة الشاملة والشؤون التنفيذية من الأمور المتعين مناقشتها وإقرارها على صعيد المقار فإن التنسيق أمر لا بد دوماً أن يصدر التكليف به على الصعيد المركزي. فغالباً ما ينمو بشكل أفضل على الصعيد القطري، حيث ينبع طبيعياً من سياسات محلية معينة وينشأ عن مطالب حكومية محددة. وغني عن البيان، أيضاً، أن الحكومات تستطيع أن تزيد إلى أقصى حد من المكاسب الوطنية المستمدّة من برامج المساعدة، وذلك بتشجيع التعاون، بل الإصرار عليه، بدلاً من التعامل مع كل وكالة تعاماً رأسياً أو بطريقة التجزئة.

### ثالثا - الإطار العالمي

١٦ - إن الشركاء في هذا الاستعراض متذمرون على ضرورة أن تعكس استراتيجية تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتغير الذي يعملون فيه. وتواجه كل من الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز نمطاً من التحول العالمي يتسم بما يلي:

- (أ) تغير في العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية ناجم جزئياً عن انتهاء صراع أيدولوجي خطير؛
- (ب) التحرك نحو التعددية، والنظم الديمقراطية، والحكم اللامركزي وتنامي دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، على الصعيدين المحلي والعالمي؛
- (ج) التركيز العالمي على حقوق الإنسان، وبشكل متزايد على القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين، في مجالات عدّة من بينها التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- (د) الانخفاض الحاصل في المساعدة الإنمائية الرسمية مع حدوث انخفاض في الحصة المتدفقة عن طريق البنك الدولي والأمم المتحدة بمعدل أسرع من المتوسط الإجمالي؛ والاتجاه المتزايد نحو ربط الدعم المقدم من المانحين إلى المؤسسات المتعددة الأطراف بإطار مرجعي يماطل الأطر التي تسترشد بها البرامج الثنائية؛
- (هـ) اعتراف عالمي بالدور الإنمائي لتدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، التي حققت، بزيادتها المفاجئة، فوائد عظيمة في كثير من البلدان ذات التوجه السوقي؛ وقبول متزايد للحاجة إلى الإبقاء على مزايا الأسواق المالية المفتوحة، مع الحد من خطر وقوع أزمات على الصعيدين المالي والإنساني معاً، من قبيل ما حصل مؤخراً في منطقة شرق آسيا؛ واعتراف بإمكانية المحدودة المتاحة لمعظم البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا، للحصول على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة هذه؛
- (ز) صور التقدم الثوري المستجدة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات العالمية، التي توسع الآفاق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

### رابعا - الإطار التنظيمي

١٧ - انطلاقاً من هذه الخلفية، أجرى كل من البنك الدولي والأمم المتحدة إصلاحات تنظيمية، آخذين في الاعتبار الحاجة إلى تنفيذ البرامج بكفاءة في حدود ميزانيات محدودة.

١٨ - وقد صُمم برنامج الأمين العام الإصلاحي الواسع النطاق على نحو يهدف إلى تمكين الأمم المتحدة من مواجهة القرن المقبل بتحدياته وفرصه. ومن تلك الإصلاحات إنشاء الأمين العام هيكل إدارة جديد للمنظمة ككل، يجمع برامجها وصناديقها في أربعة قطاعات، يديرها فريق إدارة عليا وأربع لجان تنفيذية؛ وقيامه بدمج إدارات التنمية كافة في الأمم المتحدة في نطاق إدارة واحدة، هي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة تجميع الصناديق والبرامج في نطاق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعيين مسؤول واحد، هو المنسق المقيم، ليكون ممثلا له في تنسيق الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛ ووضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بهدف تعزيز التنسيق والاتساق في تعبئة الموارد؛ وجعل القضاء على الفقر أولوية عليا؛ وتحديد حقوق الإنسان كموضوع شامل لقطاعات متعددة ترتكز عليه جميع الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

١٩ - ويُعد الاتفاق الاستراتيجي، الذي اعتمدته المجلس التنفيذي للبنك الدولي في عام ١٩٩٧، بؤرة تركيز برنامجه الإنمائي، بتعزيز أولوياته المؤسسية وزيادة التأكيد على تحقيق نتائج على أرض الواقع بصورة فعالة التكلفة وعلى إنشاء شراكات جديدة أقوى مع المنظمات الإنمائية الأخرى. ويقدم البنك الآن الدعم للاستراتيجيات الإنمائية القطرية التي <sup>١</sup> تستند إلى قاعدة اقتصاد كلي سليمة ويتوافر لها مناخ مؤات للاستثمار الخاص وللنحو المستدام (مع توفير ضمانات بيئية مناسبة)؛ و <sup>٢</sup> تركز الاهتمام على التنمية البشرية وتحفييف وطأة الفقر؛ و <sup>٣</sup> تستند إلى قاعدة راسخة في الإطار القطري، تعكس ملكية قطرية قوية وتمثيلا واسع النطاق لأصحاب المصالح.

٢٠ - وثمة سمة هامة لتلك الإصلاحات، في الأمم المتحدة أو البنك الدولي على حد سواء، تتمثل في لا مركزية سلطة صنع القرار وهيئة الموظفين. وقد كانت اللامركزية في مجال تعاون الأمم المتحدة الإنمائي القطري من العلامات المميزة للمنظمة منذ أمد بعيد، إلا أن التدابير الإصلاحية الأخيرة المتخذة في العديد من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ستزيد هذه العملية عمقا. ويشارك البنك الدولي، من جانبه، في عملية تحول تاريخية تؤدي إلى نقل مسؤولية أكبر بكثير إلى بعثاته القطرية.

٢١ - وما زالت أنشطة صندوق النقد الدولي الرئيسية تشمل مراقبة اقتصادات الدول الأعضاء، وتقديم الدعم المالي من أجل التثبيت والتكييف، وتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء. والإصلاح في الصندوق عملية متواصلة سواء في مجال وضع السياسة الموضوعية أو في القضايا التنظيمية، وتحركه التغييرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والمالية العالمية وفي احتياجات الدول الأعضاء. وتعتبر ترتيبات الاقتراض الجديدة والإصدار الجديد لحقوق السحب الخاصة، والأالية الجديدة للتمويل في حالات الطوارئ، ومعايير نشر البيانات، وتحرير حساب رأس المال بمثابة مبادرات طويلة الأجل يجري تنفيذها لأجل تعزيز المراقبة والمساعدة.

٢٢ - وفي السنوات الأخيرة أدمج الصندوق، على نحو متزايد، الشواغل الاجتماعية في سياسات التكيف الهيكلي، وأعطى أولوية عليا لسلامة الحكم، ولدور المجتمع المدني في التنمية، وللشواغل البيئية. وفي هذا

الإطار، أوصى تقييم خارجي بإدخال تحسينات على مرفق التكيف الهيكلي المعازز في الصندوق، وتشمل جملة أمور، من بينها: تحديد الأثر الاجتماعي الناتج في أثناء تصميم البرنامج؛ ومراقبة الفئات الضعيفة؛ والمتابعة المنتظمة للمتغيرات التي تطرأ على الإنفاق الاجتماعي؛ وربما يكون الأهم من ذلك إيلاء المزيد من الاهتمام لسلسلة الأنشطة في أثناء تصميم البرنامج. وقد أوصى بإشراف الأمم المتحدة في مراقبة المؤشرات الاجتماعية وفي زيادة نفقات القطاع الاجتماعي.

٢٣ - وتمثل إحدى الاستجابات الواضحة لمواجهة التحديات التي يفرضها التغير العالمي في بناء شراكات استراتيجية تستفيد من الإمكانيات الذاتية لكل منظمة وتعكس الغايات والأهداف المشتركة، وتبني على الإنجازات الحالية. وتفق الأطراف كافة على ضرورة مراعاة هذه الشراكة الاستراتيجية أيضاً لبناء القدرات التي تعزز الملكية الوطنية لخطة السياسة العامة وتحتوي جميع الشركاء وأصحاب المصالح الملائمين.

٢٤ - كما ينبغي أن تفي هذه الشراكة من مجموعة الإمكانيات الفريدة في نوعها المتوافرة لدى الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز معاً، والتي تتضمن ما يلي:

- (أ) قياماً عالمية والتزاماً مشتركاً بتحقيق التعددية وتعزيز التنمية المستدامة؛
- (ب) قدرة محققة على الدعوة العالمية والتعبئة السياسية؛
- (ج) مكانة بارزة فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد الكلي، والقضايا الهيكيلية والقضايا المالية العالمية؛
- (د) قدرة على حشد الموارد؛
- (هـ) قدرة تنفيذية كبيرة على الصعيدين الإقليمي والقطري؛
- (و) خبرة بحثية وتحليلية ممتازة؛
- (ز) شبكة شاملة للعلاقات القائمة على الصعيد الإقليمي والصعيد الوطني والصعيد دون الوطني؛
- (ح) اتصالات واسعة النطاق مع المجتمع المدني.

#### خامساً - تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>

٢٥ - يشكل البنك الدولي جزءاً لا يتجزأ من عملية مؤتمرات الأمم المتحدة. ويساهم في الإعداد للمؤتمرات والاشتراك فيها، كما يساهم، بصفته عضواً نشطاً في فرق العمل المنشأة لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة، في تنفيذ الأهداف على الصعيد القطري. وقد أكد استعراض أجراء البنك ما للتعاون في مجال المؤتمرات من تأثير إيجابي على خطة سياساته وعلى مجالات تركيز عملياته.

٢٦ - ويساهم البنك الدولي، تحديداً، في الإعداد للمؤتمرات بالمساعدة على وضع الأسس الفكرية؛ واستعراض الوثائق؛ وتقديم المنح لضمان اشتراك البلدان النامية اشتراكاً ملائماً؛ وضمان إعداد الورقات المتعلقة بالسياسة العامة؛ وتوفير المعلومات الأساسية التقنية. ويتتيح الاشتراك للبنك فرصاً هامة لتحديد الأولويات والالتزامات الجديدة في عمله. وفي خلال أعمال المتابعة، يسعى البنك إلى تشجيع الخطط الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف المؤتمرات الملائمة، وينشئ شبكات لتبادل المعلومات وبرامج تدريبية تركز على أهم قضايا المؤتمرات الرئيسية.

٢٧ - وكجزء من التعاون المكثف بين الصندوق والأمم المتحدة بشأن متابعة توصيات مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية الرئيسية، يركز الصندوق اهتماماته على إيلاء المزيد من الاهتمام للحاجة إلى رفع مستويات الإنفاق العام على الرعاية الصحية الأولية وعلى التعليم الأساسي، وتقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء التي لديها سياسات اقتصاد كلي ملائمة تعزز الاستفادة بكفاءة من الموارد ومن التنمية المستدامة؛ والسعى إلى التعرف على أوجه الإنفاق غير المنتج، بما في ذلك الإنفاق العسكري المفرط؛ وتشجيع تحرير الأسعار والأسواق، وحرية أسعار الصرف، والتجارة؛ وزيادة مرونة أسواق العمل، وإدخال إصلاحات على القطاع المالي تزيل الحواجز التي تعيق العمالة وتوليد الدخل؛ والمساعدة في إعداد ورقات إطارية للسياسة الحكومية تضم هذه الجوانب وتشمل، حسب الاقتضاء، أهدافاً للإنفاق الاجتماعي الأساسي وللمؤشرات الاجتماعية، بما في ذلك تحديد أهداف بشأن إمكانية وصول النساء إلى الخدمات.

٢٨ - ولاحظت حلقة عمل كبار مسؤولي الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز - بمن فيهم مسؤولو المكاتب القطرية - المعنية بمتابعة المؤتمرات العالمية على الصعيد الميداني، المعقدة في تورينو في أواخر عام ١٩٩٧، أنه ينبغي لجميع الشركاء أن يواصلوا القيام بدور هام في متابعة المؤتمرات وأن يحترموا، في الوقت نفسه، ولاياتهم وخصوصياتهم الإفرادية. وينبغي لهذه الشراكة أن تشمل ما يلي:

(أ) الإسهام في الحوار المشترك بين الوكالات الذي يجري على الصعيد القطري مع السلطات الوطنية بشأن تنفيذ البرامج العالمية الشامل للقطاعات؛

(ب) الاهتمام الشديد بتحقيق الاتساق بين برامج منظومة الأمم المتحدة وعملياتها؛

(ج) تطوير البرامج العالمية بصورة مناسبة للظروف المحددة التي يختص بها كل بلد؛

- (د) إشراك المجتمع المدني وغيره من الشركاء الخارجيين:
- (ه) رصد التقدم وتوفير التغذية المرتدة:
- (و) تطوير أفضل الممارسات وتعديها:
- (ز) مبادرات ووصلات إعلامية محسنة تربط بين مؤسسات بريتون وودز ونظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تبادل منتظم للبيانات المتعلقة بالأطر التحليلية والنماذج والمؤشرات.
- ٢٩ - ولن يكون من العملي الاضطلاع، ضمن النطاق المحدود لهذا الاستعراض، بتقييم شامل يتناول التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز فيما يتعلق بمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة كافة. وأمثلة التالية توفر نطاقاً عاماً للموضوع.
- ٣٠ - تضم مبادرة تحصين الأطفال، المتخذة بعد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل<sup>(١)</sup> المعقد في عام ١٩٩٠، البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومؤسسة روكتفلر؛ وهي تستهدف تسخير التكنولوجيات الجديدة لتعزيز تحصين الطفل.
- ٣١ - وتؤدي مبادرة المغذيات الدقيقة، المنشأة أيضاً بعد مؤتمر القمة المذكور، دوراً هاماً في مكافحة سوء التغذية بالمغذيات الدقيقة. وهي عبارة عن جهد مشترك يرعاه البنك الدولي والبرنامج الإنمائي واليونيسيف ووكالة التنمية الدولية الكندية والمركز الدولي للبحوث الإنمائية. وأمثلة المتابعة المشتركة فيما بين الوكالات تشمل:
- (أ) إعداد اليونيسيف مشروعًا صحيًا تغذويًا في الأرجنتين، لكي يموله البنك;
- (ب) ضم جهود البنك واليونيسيف ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية إلى جهود وكالتي المساعدة الثانية التابعين للولايات المتحدة وكندا وصناعة الدقيق في أمريكا اللاتينية، لأجل رعاية مبادرة إقليمية تستهدف إضافة الحديد إلى كل محصول الذرة والقمح;
- (ج) تعاون اليونيسيف والبنك على إعداد برامج عمل وطنية في عدد من البلدان الأفريقية;
- (د) تعاون البنك واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي على تنفيذ البرنامج المتكامل المعنى ببناء الطفل ونمائه في الهند، وهو من أضخم البرامج التي من هذا النوع في العالم.

٣٢ - وتعمل مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة، في تعاون وثيق، على متابعة المؤتمر المعنى بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢، وعلى تعبئة الموارد لأجل برنامج عمل القرن (٤٢١). وقد انضم الصندوق والبنك كلاهما، كعضويين، إلى اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، وهما يسهمان في أعمالها. وعلى وجه التحديد، فإن موظفي الصندوق يعدون معلومات أساسية عن المسائل البيئية لاستعمالها في المناقشات التي تجري مع السلطات الوطنية؛ ويساعدون البلدان الأعضاء على تصميم سياسات مناسبة اقتصادية كلية وهيكلية تعزز التنمية المستدامة؛ ويوافقون، بفضل الدراسات والحلقات الدراسية، زيادة معارفهم بشأن الصلة بين سياسات الاقتصاد الكلي والبيئة.

٣٣ - وبعد المؤتمر، شرع البنك الدولي في تعزيز قدرته الداخلية المتعلقة بالمسائل البيئية. فأنشأ منصب نائب رئيس مركزي للتنمية المستدامة بيئياً، يعني شاغله بالمسائل الاجتماعية، والتنمية الريفية، والمياه، والتحضر، والزراعة في إطار بيئي شامل. وأنشئت نظم جديدة لتقييم المشاريع البيئية. وفي عام ١٩٩٦، أُسندت إلى نائب رئيس البنك لشؤون التنمية المستدامة بيئياً مسؤولية إضافية تتعلق بالشبكات البيئية والاجتماعية والإنسانية الريفية في شتى أنحاء البنك. وتضم هيئة موظفي البنك في الوقت الحالي ٣٠٠ أخصائي بيئي واجتماعي.

٣٤ - واتخذ البنك والبرنامج الإنمائي، من جانبهما، مبادرة كبيرة بشأن المشكلات الشائعة في جميع البلدان النامية في مجال إدارة الموارد المائية ومجال التخطيط الحضري، حيث حدث تألف على الصعيد النظري بين البنك والأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك والبرنامج الإنمائي وبرنامجه للأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) سوية لمساعدة نحو ٣٠ بلداً آنامياً تبذل جهوداً للتخلص من المواد المستنفدة للأوزون، وذلك في إطار برنامج يموله الصندوق المتعدد الأطراف المنشأ بموجب بروتوكول مونتريال.

٣٥ - ويمثل المرفق البيئي العالمي، المعاد تشكيله عقب مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، آلية مبتكرة فعالة التكلفة تسند مكافحة المشكلات البيئية العالمية، وربما يمكن أن تصلح نموذجاً للتعاون مستقبلاً. ويساعد المرفق البلدان النامية على الشروع في مشروعات تحقق منافع بيئية عالمية. وهو يدار بواسطة ثلاثة وكالات منفذة، يؤدي كل منها دوراً مميزاً، إذ يؤدي البرنامج الإنمائي الدور الرئيسي في ضمان إنشاء وإدارة برامج بناء القدرات ومشاريع المساعدة التقنية، كما يدير برامج المنح الصغيرة. ويدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المسؤول عن القيام بدور العامل الحفاز لتنمية التحليل العلمي والتكنولوجي، الفريق الاستشاري العلمي التقني، كما يتناول التقييمات العالمية والإقليمية. أما البنك، فإنه يقوم بالدور الرئيسي في إعداد ودعم مشاريع الاستثمار، كما يدير الصندوق الاستثماري. ويجمع هيكل إدارة المرفق بين عناصر من منظومة الأمم المتحدة ومنظومة مؤسسات بريتون وودز.

٣٦ - وقد أجرى الرؤساء التنفيذيون لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها ومؤسسات بريتون وودن، سلسلة مناقشات، بقيادة المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبرعاية لجنة التنسيق الإدارية، تناولت تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا المتولدتين عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقوف في عام ١٩٩٣.<sup>(٥)</sup>

٣٧ - وفي سياق حقوق الإنسان، عزز البنك تهيئة بيئة تمكن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق تمنع الأفراد بجميع حقوقهم الإنسانية. وجهود البنك في هذا المجال تشمل كلاً من مسألة الحكم واستراتيجيات مكافحة الفساد. وقد نشأت هذه الجهود عن اهتمامه البالغ بالتنمية الفعالة وإنشاء الأطر القانونية والمؤسسية الازمة للشفافية وإمكانية التنبؤ والاقتدار في تسيير الشؤون العامة وفي إدارة التنمية الاقتصادية. وأحد الأمثلة الدالة على ذلك هو التعاون بين البنك والبرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولي في برنامج تعزيز المؤسسات التدريبية الأفريقية.

٣٨ - وأدى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقوف في عام ١٩٩٤، إلى تعزيز التعاون: والمثال على ذلك هو، فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر<sup>(٦)</sup>، التي توحدت فيها دراسة البنك ودراسة عدد من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها. وبعد ذلك، خلفتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التي أسدت إليها دوراً موسعاً. والجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية الهدافة إلى تقليل وفيات الأمهات وعجزهن تتوحد فيها دراسة كل من البنك والبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمصارف الإنمائية الإقليمية. وقد عززت فرقة العمل والبرنامج المشترك، معاً، جهود التنسيق خلال المتابعة المضطلع بها على الصعيد القطري في إطار نظام المنسقين المقيمين.

٣٩ - ويعنى البنك الموارد لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك تعبئتها لتعليم الفتيات؛ وقد رصد منذ عام ١٩٩٤ أكثر من بليون دولار لأنشطة المتعلقة بالصحة الإنجابية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك على الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي والصعيد الوطني، بالتعاون مع البلدان المفترضة والبلدان المانحة، لتنفيذ نتائج المؤتمرات، مع التركيز بوجه خاص على مسألي الصحة الإنجابية والتنمية البشرية.

٤٠ - كما يسهم الصندوق في برنامج العمل بتحليل الإنفاق العام، مع التركيز على تقليل الإنفاق غير المنتج عملاً على تحويل الموارد لتجويها إلى الاستثمار الاجتماعي والوجه للهيكل الأساس. وقد عزز الصندوق في السنوات الأخيرة أعماله في هذا المجال، بوسائل عديدة من بينها مناقشات المجلس التنفيذي المتعلقة بالإنتاج غير المنتج، وبالتعاون مع البنك الدولي، باستعراض سياسات الإنفاق العام مع البلدان فرادى. وبالإضافة إلى ذلك، أخذت برامج الصندوق تشدد بصورة مطردة على أهمية خدمات الصحة الأولية والتعليم.

٤١ - وإضافة إلى التوصيات الواضحة بشأن تعزيز التنسيق، أصدر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية<sup>(٣)</sup> المعقود في عام ١٩٩٥ توصيات إلى البنك والصندوق. وكان موضوع متابعة نتائج ذلك المؤتمر الموضوع الرئيسي الذي تناولته لجنة البنك الإنمائية في المناقشات التي أجرتها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وبصفة عامة، شملت خطة البنك الاجتماعية الموسعة النهوض بالتنمية المجتمعية وتعزيز قدرات السكان الأصليين وإشراك العديد من الشركاء الجدد في جهود التشاور والإرشاد العامة. وخلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، أعد بطريقة تشاركية نحو ٢٠ استراتيجية من استراتيجيات المساعدة القطرية.

٤٢ - ويتعاون البنك مع وكالات الأمم المتحدة على جمع البيانات الاجتماعية وفي رصد إعلان مؤتمر القمة وبرنامج عمله<sup>(٤)</sup> وفي تنفيذهما؛ كما يتعاون مع البرنامج الإنمائي واليونيسيف بشأن القضايا المتعلقة بالفقر. وفي ذات الوقت، استعرض الصندوق ومنظمة العمل الدولية قرارات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في محاولة لتعزيز تعاونهما، مما أتاح لموظفي الصندوق فهما أفضل للمسائل المتعلقة بسوق اليد العاملة والحماية الاجتماعية، وم肯 موظفي المنظمة من إدراج آراء الصندوق بشأن سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد القطري في نهوجهم الخاصة، على نحو أفضل.

٤٣ - وتنشط مؤسسات بريطون ووذ كأعضاء في اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٦ كي تتولى تنفيذ ما يتصل بنوع الجنس من توصيات صادرة عن المؤتمرات الدولية المنعقدة مؤخراً، وعن منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة<sup>(٥)</sup> (١٩٩٥).

٤٤ - ومن ناحية أخرى، تضمنت عملية تنفيذ منهاج العمل التي اضطلع بها البنك مبادرة جديدة للتعاون مع المانحين والمنظمات غير الحكومية من أجل تمويل المشاريع الصغيرة عن طريق الفريق الاستشاري لمساعدة أفراد الناس؛ وإعداد خطط عمل إقليمية بشأن القضايا المتعلقة بنوع الجنس؛ وإنشاء وحدات إقليمية للتنسيق بشأن القضايا المتعلقة بنوع الجنس، وإعداد تقرير سنوي عن تنفيذ السياسات المتعلقة بنوع الجنس؛ ورصد الأهداف الجديدة التي وضعها البنك في مجال تعليم الفتيات؛ والمساعدة على تمويل النهوض المبتكرة لمحو الأمية في صفوف الإناث.

٤٥ - وفي إطار متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للسكان<sup>(٦)</sup> (المؤتمر الثاني)، المعقود في عام ١٩٩٦، ينكب البنك الدولي على إعداد استراتيجية على نطاق البنك تغطي مجال التنمية الحضرية والحكم المحلي. وتشمل تلك الاستراتيجية تحليل المؤشرات الحضرية، بالتعاون الوثيق مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. كما يعمل البنك، إلى جانب المركز، والبرنامج الإنمائي، في إطار البرنامج المشترك لإدارة المناطق الحضرية، على توسيع نطاق عملية التشاور بغرض إدراج تحليل يشمل جميع القطاعات على الصعيد الحضري بالنظر إلى قضايا الحضر نظرة متكاملة، وفضلاً عن ذلك، يعمل البنك والمركز معاً على إنشاء قاعدة بيانات بشأن المؤشرات الخاصة بالسكن.

٤٦ - وشمل اشتراك البنك في متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية<sup>(١)</sup>، المعقد في عام ١٩٩٦ تكثيف التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومع الفاو، حيث كان من السمات البارزة لذلك التعاون اتفاق عام ١٩٩٧ الرامي إلى تنفيذ برنامج تعاوني مستمر يتعلق بالعمل المشاريعي. ومن نتائج ذلك التعاون أيضاً برنامج إفريقي لضمان الأمن الغذائي، نظم بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي، ومبادرة مجتمعية تستهدف، في المقام الأول، النساء والأطفال وتساعدهم على الحصول على الأغذية في الفترات الحرجة من حياتهم، مقرونة بخدمات الصحة والتعليم وتنظيم الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، اشترك البنك مع صندوق المشاريع الإنذاجية التابع للأمم المتحدة في رعاية مشاوره تقنية بشأن إقامة لا مركزية فعالة في الأرياف. وفي وقت لاحق، أدرج البنك خطة عمله للتنمية الريفية، التي عرضها من قبل على مؤتمر القمة بوصفها دعوة إلى تنشيط القطاع الريفي، ضمن التزامه الاستراتيجي واعتبرها عنصراً رئيسياً من عناصر التنمية المستدامة.

٤٧ - وتعتقد الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بصفة عامة، أن أفضل طريقة للتوجيه لأهداف المؤتمرات لخدمة الفئات المقصودة هي أن تؤخذ في الاعتبار باستمرار عدة عوامل معينة، تمثل في وجوب تحديد مجتمع المانحين للأولويات والأهداف في إطار الخطط القطرية؛ والتزام البلدان بالتزامات وطنية يمكن أن تحظى بدعم المانحين دون أن تكون مرهونة بهم؛ وضرورة إعطاء الأولوية للتعاون بشأن قضايا محددة؛ ولزوم القيام برصد مستمر لضمان عدم وجود تضارب أو ازدواجية بين خطط العمل الناجمة عن المؤتمرات والخطط الوطنية الموجودة؛ ووجوب إشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وجميع فئات المجتمع المدني، ضماناً للاستدامة.

#### سادساً - جمع البيانات والتحليلات والتقارير ونشرها

٤٨ - إن اتفاقيات العلاقة المبرمة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز تقضي بالتعاون بينهما في مجال الإحصاء. ولهذا التعاون تاريخ طويل، ويجري صقله وتحسينه باستمرار؛ وكثيراً ما يتم ذلك بفضل جهاز لجنة التنسيق الإدارية.

٤٩ - وقد شارك الصندوق بنشاط في أعمال اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والفريق العامل المعنى بالبرامج الإحصائية والتنسيق التابع للأمم المتحدة، واللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة لجنة التنسيق الإدارية. وفي عام ١٩٩٥، رأس الصندوق الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعنى بالحسابات الوطنية. كما يرأس الصندوق أفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاء المالي، إضافة إلى اللجنة التوجيهية المعنية بتنسيق المساعدة التقنية المقدمة إلى بلدان الاتحاد السوفيتي السابق في مجال الإحصاء. ويجري إطلاع الأمم المتحدة باستمرار على مبادرات الصندوق الإحصائية، التي من قبيل أعمال اللجنة التابعة للصندوق المعنية بإحصائيات ميزان المدفوعات وأعمال فريق خبراء الصندوق المعنى بالإحصاء النقدي والمالي ومعايير نشر البيانات.

٥٠ - وكان الاعتماد العالمي لنظام الحسابات القومية الجديد العالمي في عام ١٩٩٣ ذروة الأحداث في عقد ساده التعاون الشامل بين الصندوق والأمم المتحدة والبنك واللجنة الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٥١ - وتعمل الشعبة الإحصائية، التابعة للأمانة العامة بالأمم المتحدة، والصندوق معاً من أجل زيادة الكفاءة في مجال جمع البيانات ونشرها على الصعيد الدولي والحد من أعباء الإبلاغ الملقاة على البلدان. فعلى سبيل المثال، تم خفض التقدم المحرز في المطابقة بين البيانات المتعلقة بمجموع الواردات ومجموع الصادرات عن اتفاق يقضي بأن يكون الصندوق هو الجهة الرئيسية التي تجمع البيانات المتعلقة بالبلدان التي يتعامل معها، مما أدى إلى تحقيق وفورات ذات شأن بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة المعنية.

٥٢ - وكل من البنك وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان أعضاء في اللجنة الفرعية المعنية بالتقديرات والاستقطادات الديمografية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، التي تتولى تنسيق جميع التقديرات والاستقطادات السكانية لمنظومة الأمم المتحدة. ويتم توزيع عبء العمل بشكل فعال. وعلى سبيل المثال، تشكل شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المصدر الرئيسي لتقديرات الإحصاء السكاني والإحصاء الحيوي، بينما يتولى البنك توفير البيانات بشأن الآثار الاجتماعي الاقتصادي والديمغرافي المترب على الإيدز. كما يعمل البنك على نحو وثيق مع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية، ونظام الحسابات البيئية والاقتصادية المتكاملة، وبرنامج المقارنات الدولي.

٥٣ - وتتبادل جامعة الأمم المتحدة البيانات مع مؤسسات بريتون وودز لأغراض البحث وتحليلات السياسة العامة، في مختلف مراحل تنفيذ المشاريع. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك بشأن أمور عديدة، منها إعداد مبادئ توجيهية للإدارة البيئية ووضع مؤشرات لنوعية الأراضي. وفي غضون ذلك، تنشر مؤسسات بريتون وودز وهيئات الأمم المتحدة كميات متزايدة من البيانات على شبكة الإنترنت والشبكة العالمية.

٥٤ - وفيما يخص نظم البيانات المشتركة لرصد وفيات الأطفال والأمهات، يستخدم البنك مؤشرات نشرتها اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. ويعتبر كل من معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ومعدل وفيات الأمهات "مؤشرن للفقر ذوي أولوية" تقتضي التوجيهات التنفيذية للبنك إدراجهما في التقارير الاقتصادية القطرية التي يعدها البنك. كما شرع البنك في إدراج مراقبة مؤشرات الصحة الإنجابية، من حيث الخطوات والنتائج، في عملية تصميم وتنفيذ مشاريع كبيرة قيد الإعداد حالياً. وهناك اعتراف أكيد بالصعوبات المترتبة بقياس وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر وفيات الأمهات، ولذلك يؤيد البنك الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لتحسين البيانات، بما في ذلك استعمال تقديرات لوفيات الأمهات تستند إلى نماذج.

٥٥ - وتجدر الإشارة أيضاً إلى التعاون في مجال الإحصاء على الصعيدين الإقليمي والقطري. إذ يقدم الصندوق واللجنة الاقتصادية لأوروبا معاً برامج عمل إحصائية في إطار مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين؛ كما ضمن البنك والصندوق جهودهما إلى جهود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي لتنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى عنوانها "إدارة تدفقات رأس المال: الإجراءات الوطنية والدولية" يعتزم عقدها في بانكوك في منتصف عام ١٩٩٨.

٥٦ - وعلى الصعيد القطري، أقيمت شراكات في الميدانين التقني والتنفيذي وميدان السياسة العامة وفي مجالات محددة من مجالات دعم المشاريع تشمل بناء القدرات ونشر البيانات وإجراء البحوث. وتعتقد هيئات الأمم المتحدة ومؤسسات بريطون وودز أن هناك حاجة إلى زيادة التركيز على بناء القدرات الوطنية في ميدان جمع البيانات وتحليلها.

٥٧ - ولتوافر قواعد البيانات المتواقة التي يسهل الوصول إليها أهمية خاصة في حالات الطوارئ وحالات ما بعد الصراع. وهناك حاجة إلى إقامة نظام شامل يغطي مستويات عديدة: داخل البلد، بقيادة المنسق المقيم وبين مكتب المنسق المقيم ومقر الأمم المتحدة؛ وبين مختلف المقار؛ ومع مؤسسات بريطون وودز. وتكتسي البيانات الاقتصادية ذات الصلة التي تقدمها مؤسسات بريطون وودز بشأن حالات الأزمات والاحتياجات المتعلقة بالإنشاش وبناء القدرات أهمية خاصة في تحفيظ استراتيجيات الإنعاش وتمويلها وتنفيذها.

٥٨ - وفي مجال التحليل، ذكرت فرق العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتهيئة بيئه التمكين من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تقرير حديث وافقت عليه لجنة التنسيق الإدارية، أن "هناك خطوة أولى قد تمثل في تعزيز المبادرة التي سبق أن اتخذتها الشعبة الإحصائية، في إطار إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من أجل إعداد حصر للمؤشرات داخل منظومة الأمم المتحدة، على أساس المشاركة الجوهيرية فيما بين الوكالات". وبإضافة إلى ذلك، ينبغي إعطاء أولوية عليا للجهد المشترك الذي تبذله لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي في استخدامات مجموعة من المؤشرات الأساسية لقياس التقدم المحرز في التنمية.

٥٩ - والبنك الدولي في سبيله حالياً إلى إنشاء نظام من شبكات البيانات والمعارف يرتكز على استخدام السواتل ويتكلف ٤٠ مليون دولار ويعتبره البنك خطوة هامة نحو ارتقاءه كمنظمة لها وجودها على الخط الأمامي في ساحة التكنولوجيا. كما يعتبر البنك أن من شأن هذا النظام أن يساعد على تضييق الفجوة المعرفية العالمية القائمة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة. وسوف تتاح الاستفادة من هذا النظام لطائفة من الشركاء - من قبيل الأمم المتحدة، والحكومات، والمجتمع المدني - كما سيشتمل على "جامعة افتراضية على الشبكة الإلكترونية" لها صفوتها المدرسية التفاعلية المتاحة في كل مكان من العالم.

٦٠ - وتحتاج هذه الشبكة المعرفية العالمية فرصة فريدة من نوعها للتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ومن الواضح أن تجميع المعارف سوف يتعزز نتيجة لإضافة ما تملكه الأمم المتحدة من خبرات وبيانات، بما في ذلك الخبرات والبيانات المستمدة على الصعيدين القطري ودون القطري. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، شجع رئيس البنك كيانات الأمم المتحدة على الإلقاء من الشبكة؛ وحالياً تجري المشاورات مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن نطاق أي شراكة محتملة وحجمها. ويمكن أن تشمل مجالات التعاون تقديم برامج تدريب الموظفين التي تضم عناصر مشتركة، إلى جانب توفير حلقات دراسية للموظفين الحكوميين والشركاء الآتين من المجتمع المدني.

٦١ - وبالرغم من وجود أمثلة عديدة على اضطلاع البنك وفرادى هيئات الأمم المتحدة بأنشطة مشتركة في مجال تدريب الموظفين، يمكن النظر في إقامة تعاون إضافي. فقد يكون من المفيد، على سبيل المثال، استطلاع كيفية إمكانية تعاون كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو مع معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك على تنفيذ أنشطة التدريب موضع الاهتمام المشترك. وقد سبق لبعض كبار موظفي الأمم المتحدة أن شاركوا في برنامج البنك للتدريب التنفيذي. ولعل من المفيد تقييم هذه التجربة لدى النظر في إمكانية توسيع نطاقها لتشمل مزيداً من موظفي الأمم المتحدة التنفيذيين.

#### سابعاً - الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التأهيل والتنمية

٦٢ - على الأمم المتحدة، لدى اضطلاعها بدور القيادة في توجيه استجابة المجتمع الدولي لحالات الطوارئ السياسية المعقدة وفي تيسير الانتعاش في أعقاب الأزمات، أن توفر استراتيجية متسقة وأن تكفل فعالية تقسيم العمل على جميع شركاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، وجهات تقديم المعونات بشكل عام. فالانتقال من الحرب إلى السلام عملية معقدة دقيقة، ليست عملية خطية. إذ يجب أن يستمر تقديم المساعدات الإنسانية في أثناء الصراع؛ ويجب أن يبدأ التخطيط للانتعاش والتنمية قبل انتهاءه. ولا يمكن لأي استراتيجية فعالة في مجال بناء السلام أن تحتمل الفصل بين الأنشطة السياسية والمتعلقة بحقوق الإنسان والإنسانية والإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. كما لا يمكن أن تحد بها عن مسارها الرئيسي أية معارك جانبيّة أو تأويلات جامدة للولايات. ولا بد لها أن تستند إلى فهم عميق للمناخ الذي يكتنف الأزمة، وأن تسترشد بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الإنساني الدولي.

٦٣ - وقد وافقت لجنة التنسيق الإدارية، في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٦، على العناصر الأساسية لوضع إطار استراتيجي للاستجابة لازمة ما وتحقيق الانتعاش في أعقابها. ووافق أعضاء اللجنة على أنه لكي يكون الإطار فعالاً ينبغي له أن يشرك السلطات الوطنية وغيرها من العناصر الفاعلة، الإنسانية منها وإنمائية، في الميدان. وشددت اللجنة على أهمية الشراكات؛ إذ يتطلب على استجابة المجتمع الدولي حالات الأزمات أن تشمل باطراد، من جهة، مشاركة المانحين المتعدد الأطراف والثنائيين والمنظمات غير

الحكومية الدولية، وأن تروج من جهة أخرى لاتباع نهوج قائمة على مزيد من المشاركة لكفالة سيطرة السكان المتأثرين على عمليتي المصالحة والانعاشر.

٦٤ - وشددت اللجنة على وجوب استحداث الإطار الاستراتيجي المشترك بدعم من جميع المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. ووافقت اللجنة على العناصر الشاملة التي يتألف منها الإطار، مركزة على ثلاثة مكونات أولية، هي: تحليل للظروف العامة داخل القطر؛ وتحديد البارامترات المتعلقة بالسياسة؛ ووضع الأولويات في برنامج الاستجابة. ويتعين السعي إلى التنفيذ عن طريق الآليات القائمة، التي من قبيل الترتيبات المتعلقة بالمنسق المقيم/ منسق المساعدة الإنسانية، والتقييم القطري المشترك، ومذكرة الاستراتيجية القطرية، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومؤسسات بريتون وودز.

٦٥ - ورأى أعضاء لجنة التنسيق أنه ينبغي للإطار، الذي يكون فعالاً، أن يحدد أيضاً وبوضوح مسؤوليات القيادة في كل حالة من الحالات، فضلاً عن تقسيم العمل على الصناديق والبرامج والوكالات، وبين المقر والميدان.

٦٦ - ويعتبر التعاون في حالات الطوارئ وحالات ما بعد انتهاء الصراع مسألة بالغة الأهمية. ففي عام ١٩٩٦، كانت هناك ١٠ حالات طوارئ معقدة كبرى حشّدت لها الأمم المتحدة مبلغ ١,٦ بليون دولار، قدم منها برنامج الأغذية العالمي وحده مبلغ ٨٠٠ مليون دولار.

٦٧ - وفي الآونة الأخيرة، ازداد إلى حد كبير التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في مثل هذه الحالات. ورغم أن مؤسسات بريتون وودز تشارك منذ أمد بعيد في حالات ما بعد انتهاء الأزمات، فإن مشاركة البنك الدولي على نطاق أكبر، واتباعه نهجاً أعم وأكثر مرونة من شأنهما أن يتيح فرصاً جديدة للتعاون.

٦٨ - وفي أثناء طور بناء السلام وتنفيذ العمليات الإنسانية الطارئة، ينبغي للأمم المتحدة والمؤسسات المعنية التابعة لمنظمة، بالإضافة إلى مؤسسات بريتون وودز، أن تسعى إلى وضع استراتيجية مشتركة للتعهير والتنمية، حتى لو لم تستأنف الحكومة المركزية مهامها العادية. ويمكن لهذه الاستراتيجية المشتركة أن تكون هادياً لجميع الشركاء في دعم المساعدة الإنسانية، والتأهيل وإقامة الديمقراطية، والمصالحة الوطنية. ويشكل الإطار الاستراتيجي في أفغانستان أول محاولة من هذا القبيل تشارك فيها الأمم المتحدة والبنك على السواء.

٦٩ - وتظهر العمليات التي قام بها البنك الدولي مؤخراً أنه من الضروري أن تكون عملية إعادة بناء الهياكل المادية بعد الصراع مصحوبة بتعزيز التكيف والانعاشر الاقتصادي بين، فضلاً عن إصلاح النسيج الاجتماعي وزيادة القدرة الوطنية. ولا بد للتعاون من أجل تحقيق الانعاشر فيما بعد الصراع أن يبدأ في مرحلة مبكرة، بما في ذلك الحالات التي لم تتح فيها بعد للحكومة المعنية أي قروض أو ائتمانات من البنك

الدولي. ويشدد البنك على أن الإقراض يجب أن يشمل أيضا من الآن فصاعداً أنشطة غير تقليدية مثل إزالة الألغام، وتسريح الجنود، وإعادة إدماج السكان المشردين. وعلى سبيل المثال، تمثل مسألة الألغام الأرضية أحد مجالات التركيز الأربع للفريق العامل المشترك بين البنك الدولي واليونيسيف والمعني بحالات ما بعد الصراع.

٧٠ - ويتبع البنك حاليا خمس مراحل في عمليات التعمير في فترة ما بعد الصراع، وهي: (أ) مهلة رصد في البلدان التي لم يضطلع فيها البنك بأي نشاط بعد؛ (ب) التحضير لتقديم الدعم في المرحلة الانتقالية؛ (ج) التبكير بأنشطة التعمير بقدر ما تسمح به الظروف؛ (د) التعمير في فترة ما بعد الصراع في ظل إجراءات الطوارئ؛ (هـ) العودة إلى العمليات الطبيعية.

٧١ - وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ البنك مؤخراً وحدة معنية بفترة ما بعد الصراع لتكون بمثابة مركز تنسيق داخلي للعمل مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، وللتعجيل بعمليات التعلم وتكون المعارف داخلية، ووضع السياسات المتعلقة بالعمليات بالدعم التنفيذي.

٧٢ - ويشدد الصندوق، من جهته، على أهمية التنسيق في حالات ما بعد الصراع بين مؤسسات بريتون وودز، والأمم المتحدة، والمصارف الإقليمية، والمانحين الثنائيين والدائنين. ووسع المجلس التنفيذي التابع للصندوق من نطاق سياسة المساعدات المقدمة في حالات الطوارئ، ليشمل حالات ما بعد الصراع، الأمر الذي حدا بالصندوق إلى تحقيق تعاون أوثق لإعادة بناء القدرات في مجالات التمويل والنقد والصرف والإحصاء في أنغولا، والبوسنة والهرسك، وكمبوديا، وهaiti، وأماكن أخرى. والصندوق ملتزم بالتنسيق الذي يقوده منسق الأمم المتحدة المقيم، ما لم يتتفق على خلاف ذلك. وهو يرى أن تيسير التنسيق العام في حالات ما بعد الصراع من شأنه أن يتأتى من خلال إعداد ورقات إطارية في وقت مبكر، كلما أمكن، من أجل تنظيم المساعدة التقنية والدعم المالي.

٧٣ - وتضاعف هذه النهوج الجديدة من ضرورة التعاون الوثيق للغاية. إذ يسعى البنك الآن، على سبيل المثال، إلى إقامة اتصال مبكر في حالات ما بعد الصراع مع البرنامج الإنمائي، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وللجنة الصليب الأحمر الدولية. ويشدد البنك على وجوب الاتفاق بسرعة في كل حالة من حالات ما بعد الصراع على أدوار جميع الوكالات الدولية المشاركة، وإقامة حوار دائم مع الشركاء المحتملين في البلد نفسه، والتوصل عاجلاً إلى اتفاق بشأن الدور التنسيقي الرئيسي الذي ينبغي أن يؤديه منسق الأمم المتحدة المقيم، أو في بعض الحالات ممثل أي وكالة أخرى. كما يشدد البنك على التعاون مع المنظمات غير الحكومية التنفيذية.

٧٤ - وينبغي، لدى تحديد أدوار جميع الوكالات المشاركة، إيلاء اهتمام خاص لتكامل هذه الأدوار. فمثلاً، قدم البنك للصومال ١٠ ملايين دولار لتحسين الهياكل الأساسية اللازمة للتقليل، مما أدى إلى تيسير جهود

برنامج الأغذية العالمي في توفير الإمدادات الإنسانية وتفادي الحاجة إلى عمليات مكلفة تتطلب إقامة جسور جوية.

٧٥ - ويتعلق أحد المجالات الرئيسية للتعاون في هذا المضمار باتقاء حالات الطوارئ أو الأزمات. وهناك ضرورة لوجود تعاون فعال بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في تحديد جوانب التأثير الإنساني الشديد بالصدمات الكبيرة، والسعى إلى حماية مؤشرات التنمية البشرية. وينبغي زيادة التعاون على تقييم المخاطر، والإذار المبكر، وتحفيض الأثر.

٧٦ - وتفق وكالات الأمم المتحدة والبنك على أن تنسق المعونات واتساق الاستراتيجيات بين المانحين المتعددين أمران أساسيان لجمع الأموال بطريقة فعالة وللوصول بقدرات مختلف المانحين والوكالات إلى أقصى حد لها. وشارك البنك بنشاط في فرقتي العمل المشتركتين بين الوكالات المعنيتين بأنفولا (التي اشترك في تعينها الأمين العام ورئيس البنك الدولي والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي) وبمنطقة البحيرات الكبرى، وساعد على إنشاء الصندوق الاستثماري لكل من الضفة الغربية - غزة والبوسنة والهرسك.

٧٧ - وعلى مستوى المقر، فإن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي يرأسها منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، هي الآلية الرئيسية للتسيير المشترك بين الوكالات في البلدان التي تمر بأزمات. وتتألف تلك اللجنة من جميع الوكالات الشريكة التابعة للأمم المتحدة التي يستعان بها في حالات الطوارئ المعقدة، وحركة الصليب الأحمر، وممثلي المنظمات غير الحكومية. وحتى الآن لم ترتبط مؤسسات بريتون وودز ارتباطاً مباشراً بأعمال اللجنة.

#### ثامنا - التعاون في تقديم المساعدة التقنية في الميدان

٧٨ - رغم وجود اختلافات لا يستهان بها بين ولايات وبرامج المساعدة التقنية التي يضطلع بها البنك الدولي وتلك التي تضطلع بها الأمم المتحدة، فإن هناك مجالات واسعة للعمل المشترك؛ وقد اتخذت بالفعل خطوات هامة لتعزيز التعاون على المستويات كافة. وذلك يشمل تحليل السياسات العامة وإجراء حوارات بشأنها، والبحوث والتخطيط، وتحديد البرامج، وإجراء التقديرات القطرية المشتركة، والرصد والتقييم، ونشر المعلومات.

٧٩ - ومن ثم، فإن مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة تعمل معاً بشكل وثيق في مجال تقديم المساعدة التقنية في كثير من البلدان. وقد قام كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على مدار سنوات بتنفيذ مشاريع ممولة من البرنامج الإنمائي أو المشاركة في تمويلها، أو العكس، مستفيدين في ذلك من المزايا النسبية التي تتمتع بها تلك الهيئات. وكانت المساعدة التقنية المقدمة من مؤسسات بريتون وودز آخذة في التزايد: من الصندوق، في المجالات النقدية والمالية والإحصائية، ومن البنك، في مجالات إدارة القطاع العام.

وثمة نهوج جديدة ومبكرة تربط باطراد بين البنك ومنظومة الأمم المتحدة في إعداد المشاريع، وفي الترويج لقطاعات معينة من قبيل تعليم البنات، وفي رصد مرافق القطاع الاجتماعي.

٨٠ - وحسبما أشير أعلاه، فإن المساعدة التقنية المقدمة من البنك تدار باطراد على أساس اللامركزية، من خلال عدد متزايد من المكاتب القطرية. وهذا التوسيع في الميدان يتيح الفرصة لتبسيط آليات التنسيق المشترك بين الوكالات لضمان التأزير وتجنب التداخل. وقد بدأ بالفعل حوار بين البنك والمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، بعقد اجتماع استكشافي أول في مطلع عام ١٩٩٨. وسيتواصل التشاور، مع التركيز على إقامة روابط مباشرة بين شبكات البنك الخمس والمجموعة الإنمائية.

٨١ - وفي حين لا يزال نظام المنسقين المقيمين بحاجة إلى مزيد من التفصيل والتوضيح، أحرز قدر من التقدم في هذا المجال. فالمنسقون المقيمون والأفرقة القطرية ينشئون - بالتعاون مع الحكومات - أفرقة مواضيعية مشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالمسائل المشتركة، على النحو الذي كان المجلس يتواهه في عام ١٩٩٥. ومع ذلك، وكما أشارت فرق العمل المشتركة بين الوكالات في تقريرها عن تهيئة بيئة تمكينية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه بينما قد يكون هناك اتفاق عام فيما بين الوكالات بشأن كيفية المزج بين العناصر اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المثلث، تبدأ في الظهور اختلافات لا يستهان بها عندما يصل الأمر إلى تقييم أولويات الوكالات النسبية وتفسير تلك الأولويات وتطبيقاتها. ويعكس ذلك تنوع الفلسفات والولايات المؤسسية، فضلاً عن واقع اختلاف الأوضاع القطرية من بلد إلى آخر.

٨٢ - ويمكن في بعض الحالات تحسين مشاركة كبار موظفي البنك والصندوق والأمم المتحدة في اجتماعات الهيئات الأخرى. والصندوق، بصفة خاصة، يعتقد أن تنظيم إجراءات المساعدة التقنية وتبسيطها، ووضع مؤشرات أنساب من حيث التوقيت لحجم ومدة البرامج المقترحة لتقديم المساعدة التقنية، من شأنه أن يعزز الكفاءة ويحسن الخدمات المقدمة إلى البلد المعنى.

٨٣ - وفي مجال التخطيط الاستراتيجي، تقوم المجموعة الإنمائية حالياً بتطوير إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كآلية تكفل زيادة الترابط في استجابة الأمم المتحدة للاحتياجات الإنمائية على الصعيد القطري. وحسبما اتفق عليه خلال اجتماع المجموعة الإنمائية مع رئيس البنك في أواخر عام ١٩٩٧، يجري الآن تنفيذ مشروع تجريبي لإقامة ترابط فعال بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجية المساعدة القطرية التي ينتهجها البنك. وفي مشروعين تجريبيين في فييت نام ومالي، سيشارك كل من الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وموظفي البنك مشاركة نشطة في عمليات البرمجة التي يضطلع بها الطرف الآخر، سعياً وراء تحسين نوعية أداء الجانبيين على حد سواء.

٨٤ - ويلزم أيضاً مواصلة استكشاف العلاقة بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقة إطار السياسة العامة، التي يعدّها الصندوق والحكومة المعنية. وتستهدف المناقشات الدائرة بين البنك والمجموعة الإنمائية إلى توثيق التعاون في صياغة برامج الاستثمار القطاعية التي يقوم بها البنك.

٨٥ - وعندما استعرضت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات علاقات المساعدة التقنية بشيء من التفصيل، أشارت إلى أن التنسيق وسيلة لزيادة فاعلية الخدمة المقدمة إلى البلد المعنى - بتجنب الأزدواجية والغرفات في الخدمات المقدمة، وب توفير الموارد البشرية والمالية، وبإتاحة الفرصة لتكثيف جهود جميع الأطراف المعنية، وبالحد من احتمالات الارتكاب والتضليل. كما قالت إن هناك ما يدعوه إلى تشجيع تنوع الآراء الصحي داخل منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة فيما يتصل بعناصر الإطار الاقتصادي الكلي والاجتماعي.

٨٦ - وفي الوقت ذاته، أكدت فرقة العمل على أن للتنسيق أيضاً تكلفته، التي كثيراً ما تكون باهظة من حيث الوفاء بالشروط المتعلقة بالوقت وبالأعمال المكتبية فضلاً عن التقييد بشروط التنسيق التي يفرضها المقر. وفي الواقع، فإن تحسين التنسيق يمكن أن يعني عقد اجتماعات أقل وإن كانت أكثر تركيزاً. ويجب توخي الحذر في معالجة التنسيق "الاستراتيجي"، الذي عرفته فرقة العمل بأنه برنامج عمل قطري شامل موحد منفذ بشكل جماعي من أجل البلد ككل، ومن المحتمل ألا يكون من الممكن تحقيقه إلا بتوافر التزام متواصل وواضح من جانب رؤساء الوكالات على صعيد المقار.

#### تاسعاً - التعاون في مجالات اقتصادية واجتماعية منتقاة ذات أهمية كبرى

٨٧ - يجدر التأكيد على أن الأمثلة التالية الدالة على التعاون الراهن هي لأغراض التوضيح، ولا تمثل بأي حال من الأحوال قائمة شاملة.

##### ١ - فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز)

٨٨ - يشترك البنك والبرنامج الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية في عضوية فرقة العمل المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز)، الذي كان بمثابة هيئة التنسيق الأولية في منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. ويشترك البنك، مع اليونيسيف والبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) (انظر الفقرة ١٣). ويتمثل أحد الأهداف في إدماج الاعتبارات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/إيدز في الأنشطة التي تضطلع بها تلك الوكالات على الصعيد القطري والصعيد الإقليمي والصعيد العالمي.

٨٩ - ويواصل البنك وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) الدعوة من أجل إبراز جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز. وبعد إجراء مناقشات بين المنظمتين، يتتأكد البنك الآن من الأثر المرجح لكل مشروع إنمائي مقترن فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية بقدر تأكده من أثر المشروع على البيئة.

٩٠ - وفي أوائل عام ١٩٩٨، اشترك البنك والبرنامج المشترك بين الوكالات في رعاية اجتماع معنى بالآثار الديموغرافية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز في العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتعاون البنك والبرنامج المشترك بين الوكالات والجامعة الأوروبية على إعداد تقرير بحثي بشأن السياسات العامة في عام ١٩٩٧ - بعنوان "مكافحة إيدز" - موجه إلى الحكومات لحثها على ضرورة التصرف في وقت مبكر وبشكل حاسم.

٩١ - وعلى الصعيد الإقليمي، تتواصل مشاريع تعاونية كبرى بين البنك والبرنامج المشترك بين الوكالات في غرب أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وتلك المشاريع تتركز على المسائل المشتركة بين البلدان مثل الهجرة وتكنولوجيا المعلومات؛ وتتركز في حالة أمريكا اللاتينية على قياس أثر فيروس نقص المناعة البشرية بإشراك القطاع الخاص في ذلك التيار.

٩٢ - ويزداد التعاون على الصعيد القطري. ففي الهند على سبيل المثال، يقوم البنك والبرنامج المشترك بين الوكالات، بالتعاون الوثيق مع الهيئات الأخرى الراعية للبرنامج المشترك، بمساعدة الحكومة في الاستجابة لوباء، وفي الإعداد لخطيط وتنفيذ قرض جديد يقدمه البنك إلى الهند. وفي الأرجنتين، يتضمن قرض جديد مقدم من البنك بشأن وباء إيدز عنصراً تقنياً كبيراً من البرنامج المشترك بين الوكالات؛ كما تتعاون المنظمتان تعاوناً وثيقاً في عقد حلقة دراسية كبرى للموظفين الحكوميين ومسؤولي الكنائس عن فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز.

## ٢ - أفريقيا

٩٣ - يتضمن التعاون بين مؤسسات بريطون وودز والأمم المتحدة في دعم التنمية في أفريقيا العمل المشترك الذي يضطلع به البنك مع برنامج الأغذية العالمي فيما يتعلق بسبل تحقيق أفضل دعم للأمن الغذائي، والمبادرة المشتركة لبناء القدرات في أفريقيا التي تجمع بين جهود البرنامج الإنمائي والبنك ومصرف التنمية الأفريقي.

٩٤ - وهناك تعاون أيضاً بين مؤسسات بريطون وودز والأمم المتحدة في متابعة عمل الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينيات، وفي مبادرة الأمين العام الخاصة بشأن أفريقيا. ويشترك كل من البنك والصندوق في عضوية فرق العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، التي تم تشكيلها في سياق متابعة برنامج العمل الجديد. ويشارك البنك اشتراكاً مكثفاً في الجهود المبذولة لتعزيز توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال في أفريقيا - إلى جانب اليونيسيف والبرنامج الإنمائي واليونسكو وصندوق السكان.

٩٥ - وللمساهمة في الأولوية المعطاة في مبادرة الأمين العام الخاصة لتخفيض أعباء الدين بدرجة كبيرة، يخطط البنك لكي يدمج تحليل استدامة الدين في استراتيجياته للمساعدة القطرية. كما يخطط لاستخدام مرفق تقليل الدين التابع للوكالة الإنمائية الدولية، في كل حالة على حدة، لتصفية الديون التجارية، وإحلال

ديون الوكالة الدولية تدريجياً محل ديون البنك، وتوفير تمويل من الوكالة الدولية لسد التغرات، بما في ذلك سداد الديون. وتتواصل المشاورات بين البنك والصندوق بشأن المزيد من التعديل المحتمل لسياسات الصندوق بحيث يسهم في تحقيق هذا الهدف المتمثل في تخفيف أعباء الديون. وبإضافة إلى ذلك، يولي الصندوق، بالتعاون الوثيق مع البنك، اهتماماً متزايداً إلى قضايا الفقر في أفريقيا.

### ٣ - القضاء على الفقر

٩٦ - تتفق الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز على أن التعاون بينهما يجب أن يتركز باطراد على القضاء على الفقر، سواء على مستوى السياسات العامة أو على المستوى التنفيذي. وقد أصبح هذا الجهد المشترك من العلامات البارزة على التعاون بينهما؛ وهو جهد يستند إلى الاتفاقيات المتوصّل إليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ويتميز بالشراكة مع المنظمات الإنمائية الأخرى على الصعيد القطري.

٩٧ - وقد أصدر الأمين العام بالفعل تكليفاً بإعداد وثيقة سياسة عامة يشترك في إعدادها البنك والأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي؛ كما أصدرت لجنة التنسيق الإدارية بيان التزام بالعمل من أجل القضاء على الفقر، سيوفر منهاجاً مشتركاً لتعزيز الحملة الدولية التي تتركز على أهداف للحد من الفقر المطلق تكون ملموسة وقابلة للقياس.

٩٨ - ضمن تلك الحملة، يمكن أن تتعاون الأمم المتحدة مع البنك على الدعوة على الصعيد العالمي لمبادرة ٢٠/٢٠، التي ينبغي أن تكون عنصراً أساسياً في المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاستراتيجية المساعدة القطرية التي ينتهجها البنك. كما أن الأمن الغذائي والعملة عنصران من العناصر الهامة التي يتبعها في الاعتبار. وبالإضافة إلى ذلك، يتبع على جميع الشركاء أن يرصدوا بشكل وثيق إنفاقهم على الخدمات الأساسية للجميع.

### عاشرًا - المشاورات الحكومية الدولية والتشاور على صعيد الأمة العامة

٩٩ - لقد أحرز التعاون تقدماً على مدار السنين، مدفوعاً بضرورة إقامة شراكة استراتيجية وتطوير نهج إنسانية متكاملة. ويجري التشاور والتحاور حالياً على أصعدة مختلفة.

### ١ - على الصعيد الحكومي الدولي

١٠٠ - على الصعيد الحكومي الدولي، وكما ورد في الوثيقة E/1997/101، تتواصل بشكل نشط مشاركة مؤسسات بريتون وودز في اجتماعات الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. واستحدثت في عام ١٩٩٢ إجراء حوار بشأن السياسات العامة على مدى يوم كامل مع رؤساء المؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف بشأن التطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي وبشأن

التعاون الاقتصادي الدولي، وذلك في إطار الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٠١ - وأحدث مثال لتكثيف التعاون يتمثل في عقد أول اجتماع رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قبيل اجتماعات اللجنة المؤقتة ولجنة التنمية في نيسان/أبريل ١٩٩٨ عن موضوع "التكامل المالي العالمي والتنمية". وأنماط الاجتماع محفلاً مفيدة لإجراء حوار غير رسمي بين وزراء المالية والتعاون الاقتصادي والشؤون الخارجية الذين يمثلون بلدانهم في مؤسسات بريتون وودز من ناحية، وبين الأمم المتحدة من ناحية أخرى. وحضر الاجتماع الأمين العام والمدير التنفيذي للصندوق ورئيس البنك.

١٠٢ - وكثيراً ما يشترك كبار موظفي مؤسسات بريتون وودز في اجتماعات الأمم المتحدة. فالرئيسان التنفيذيان للمنظمتين يشتركان مثلاً في الحوار الرفيع المستوى المتعلق بالسياسات العامة الذي يجري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما يشتركان في الاجتماعات الهمة الأخرى التي تعقدها الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ألقى المدير التنفيذي للصندوق كلمة أمام اللجنة الثانية أثناء الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، كما يجري بانتظام حوارات رسمية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل موضوع الاهتمام المشترك، في حين يواصل بانتظام أيضاً الحوار غير الرسمي. ويسمم البنك إسهاماً نشطاً في أعمال اللجنتين الثانية والثالثة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة التنمية المستدامة. كما يعمل، بطرائق عديدة، مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى: من خلال سلسلة الحلقات الدراسية الرفيعة المستوى، والتدخلات الرفيعة المستوى، ومناقشات الأفرقة.

١٠٣ - وتتمتع الأمم المتحدة بمركز المراقب في اجتماعات مؤسسات بريتون وودز نصف السنوية. وتعقد لجنة التنمية، بالصورة المعتمدة في عام ١٩٩٥، دورات مغلقة لا يدعى إليها المراقبون، بما فيهم الأمم المتحدة، إلا إذا رأى أن المسألة المطروحة تتصل بأعمالهم ومسؤولياتهم. وفي جهد آخر لتشجيع الحوار، دعا رئيس البنك عدداً من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة في نيويورك إلى الاجتماع مع أعضاء المجلس التنفيذي للبنك في واشنطن في أواخر أيار/مايو ١٩٩٨.

## ٢ - على صعيد الأمانة العامة

٤ - يعد الحوار المفتوح وخطوط الاتصال الموثوق بها على مستوى السياسات العامة بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة شرطاً أساسياً لمواصلة التعاون الفعال. ويشترك البنك والصندوق في عمل اجتماعات اللجان المشتركة بين الوكالات، التي من قبيل لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية، وفي فرق العمل المنبثقة لمتابعة المؤتمرات. كما يحضران الاجتماعات والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تنظمها هيئات الأمم المتحدة بصورة يومية. ويسممان كذلك في المناقشات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة، ويقدمان المعلومات عن سياسات مؤسسات بريتون وودز وأهدافها، ويشتركان اشتراكاً تاماً في المناقشات المتعلقة بالتنسيق.

١٠٥ - وتنسق مؤسسات بريطون وودز زملاء من مختلف هيئات الأمم المتحدة في العديد من الاجتماعات التي تعقد في واشنطن وتغطي طائفة كبيرة من المواضيع. ويشارك موظفون قانونيون من الصندوق في الأفرقة العاملة التابعة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. كما يشارك كل من البنك والصندوق بصورة منتظمة في الاجتماعات الدورية للمستشارين القانونيين لمنظومة الأمم المتحدة.

#### حادي عشر - التوصيات

١٠٦ - في إطار التعاون العالمي، تواافق المنظمات المشتركة على ما يلي:

(أ) يؤكد الرؤساء التنفيذيون للمنظمات المشتركة في لجنة التنسيق الإدارية مجدداً أن القضاء على الفقر - وهو موضوع رئيسي للمؤتمرات العالمية المعقودة مؤخراً - هدف محوري من أهداف منظومة الأمم المتحدة. وهم يعلنون، بصورة جماعية، التزامهم بالاضطلاع بجهود متعددة لتنسيق نهج السياسات العامة وإعطاء زخم جديد للجهود التعاونية التي تبذلها مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها في هذا المجال البالغ الأهمية؛

(ب) يمكن أن تستفيد مؤسسات بريطون وودز والأمم المتحدة من تبادل الأفكار والخبرات بشأن الارتباط بين حقوق الإنسان والتنمية، وينبغي لها أن تتفق على أن احترام حقوق الإنسان يجب أن يكون أحد الأسس التي لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ج) ينبغي التشدد على أهمية التعاون في تعزيز مبادرة ٢٠/٢٠ وتنفيذها. ويجب أن يكون رصد تلك المبادرة جزءاً لا يتجزأ من عملية الرصد الاقتصادي - الاجتماعي على الصعيد العالمي؛

(د) ينبغي للأمم المتحدة ومؤسسات بريطون وودز أن تسعى إلى زيادة التعاون في إنشاء شبكات المعرفة وتشغيلها تحقيقاً لمصلحة الحكومات والشعوب على الصعيد العالمي، وب خاصة حكومات البلدان النامية وشعوبها؛

(ه) يجب أن يكون تبادل المعلومات والتعاون أكثر انتظاماً في مجالات البحث والدراسات. ويجب أن تسهم الأنشطة البحثية في صياغة السياسات العالمية ووضع البرامج القطرية المحددة، فضلاً عن إسهامها في شبكات المعارف العالمية؛

(و) ينبغي على الأمم المتحدة ومؤسسات بريطون وودز أن تعمل بصورة متزايدة مع لجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في تطوير واستخدام مؤشرات اقتصادية - اجتماعية موحدة لرصد التقدم المحرز؛

(ز) ينبغي للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أن تتبادل الأفكار والخبرات في مجال تطوير الشراكات مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

(ح) ينبغي للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أن تواصل تعزيز التعاون بينهما في مجالات المساعدة الإنسانية والتعهيد في الأزمات وفي تحقيق الاتصال والتغيير في حالات ما بعد الصراع.

(ط) ينبغي بذل جهود إضافية لتشجيع اشتراك موظفي الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في الأنشطة التدريبية المشتركة وفي تبادل الموظفين من أجل تيسير الفهم المتبادل للسياسات والنهج والإجراءات.

١٠٧ - وتفتفق المنظمات المشتركة في هذا الاستعراض على أن التعاون المثمر بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز على الصعيد القطري يدخل في عداد الأولويات، وأنه في هذا السياق:

(أ) ينبغي لكل من الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أن تعمل مع الحكومات، ومع بعضها البعض، لتشجيع المبادرات الملائمة ودعمها على الصعيد القطري؛

(ب) ينبغي تشجيع كبار موظفي الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز على الصعيد القطري على تحديد فرص مواصلة تعزيز علاقاتهم داخل الآليات القائمة لتنسيق المعنونات؛

(ج) ينبغي للتعاون المحدد على الصعيد القطري أن ينتج عن الاحتياجات ذات الأولوية التي تتحدد من قبل الحكومة المعنية ومن خلال المبادرات المنسقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وأن يتمحور حول المجالات التي من الممكن فيها توقيع أعلى عائد للجهود المشتركة. وينبغي، حسب الاقتضاء، السعي وراء إشراك وكالات المعونة الثنائية ومصارف التنمية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية؛

(د) ينبغي التأكيد على التعاون على الصعيد القطري في مجال المؤشرات الاجتماعية والرصد الاجتماعي؛

(ه) ينبغي لمنسق الأمم المتحدة المقيم وكبار موظفي مؤسسات بريتون وودز الموجودين على الصعيد القطري أن يوفروا القيادة لأجل حشد التعاون الفعال في اجتماعات تنسيق المعنونات، بما في ذلك اجتماعات المائدة المستديرة التي يرعاها البرنامج الإنمائي واجتماعات الأفرقة الاستشارية التي يقودها البنك. وينبغي أن يعملا قدر الإمكان على تنسيق الوثائق وبيانات الدعم وأنشطة المتابعة التي من شأنها أن تعزز الحوار بشأن السياسات العامة على الصعيد القطري استناداً إلى بيانات وتحليلات مشتركة؛

- (و) ينبغي تعزيز التشاورو والتنسيق المنتظمين على الصعيد القطري، فيما يختص بتخطيط وبرمجة المساعدة التقنية وبناء القدرات، فيما بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسسات بريطون ووذ. وينبغي النظر في تبسيط الإجراءات تيسيراً لتوثيق التعاون؛
- (ز) ينبغي استعراض الخبرة المتحققة في البلدين التجربيين (فيبيت نام ومالي)، حسب الاقتضاء، لتحديد الفرص الممكنة والقيود المحتملة، ولاقتراح الطرائق الممكنة للتعاون على الصعيد القطري؛
- (ح) ينبغي تعزيز مواصلة استعراض الدور الخاص الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم برامج الاستثمار القطاعي.

#### الحواشي

- (١) انظر أيضاً: تقرير الأمين العام عن المتابعة المتكاملة المنسقة (E/1998/18).
- (٢) انظر: A/45/625.
- (٣) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ١٤-٣ حزيران / يونيو ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات).
- (٤) المرجع نفسه، القرار الأول، المرفق الثاني.
- (٥) انظر: تقرير المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا، ٢٥-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/24 (Part I)).
- (٦) انظر: تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ١٣-٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18) الفصل الأول، القرار الأول، المرفق.
- (٧) انظر: تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ١٢-٦ آذار / مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8).
- (٨) المرجع نفسه، الفصل الأول، القرار الأول، المرفقان الأول والثاني.

(٩) انظر: تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، بيجين، ١٥-٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13) الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

(١٠) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، استانبول، ١٤-٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6) الفصل الأول، القرار الأول.

(١١) انظر: تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، ١٧-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ .(WFS 96/REP)

.E/1997/101 (١٢)

— — — — —